2780 1235

رئيس الوزراء يعلن في حوار مع الغد أن قوانين الانتخاب والأحزاب والمطبوعات مفتوحة للنقاش والتعديل

النسور: لا يوجد في حكومتي فاسد وملف وزرائي نظيف

عمان- الغد- أعلن رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور أن الحكومة فتحت قوانين المطبوعات والأحزاب والانتخابات للنقاش والتعديل، وأنه "لا توجد على الإطلاق أية محاذير من بحث أي قانون".

واستبعد النسور، في حوار مطول مع "الغد" جرى في مكتبه بدار رئاسة الوزراء الثلاثاء الماضي، تشكيل لجان حكومية أو "غير حكومية" لفتح حوار وطني حول هذه القوانين.

وزاد " لم ننته بعد في الحكومة من وضع تصور للتعديل المطلوب في قانون الانتخاب، أو النظام الانتخابي، وموقف الحكومة يقرره مجلس الوزراء".

لكن النسور شدد، ردا على سؤال عن موقفه الشخصي تجاه النظام الانتخابي الأمثل بالقول "أنا لا أميل للصوت الواحد، وأعتقد أن التعديل الأخير على قانون الانتخاب، الذي جرت به الانتخابات الأخيرة، حاول أن يخرج من دائرة الصوت الواحد، فجاءت القائمة الوطنية، لكنّ فكرتها النبيلة أضعفت، بعد فتحها لغير الأحزاب، وذلك بناء على فتوى دستورية، ولم يكن أمامنا إلا الالتزام بها".

في سياق آخر، وردا على أسئلة "الغد"، أكد النسور أنه "لا يوجد هناك حكومات ظل الآن"، وأن حكومته تمارس ولايتها العامة كاملة.

وقال إن دائرة المخابرات العامة "لا تنافس الحكومة في شيء، ومنذ تسلمها من قبل المدير الحالي الفريق فيصل الشوبكي، تعرف دورها القانوني والدستوري تماما (..) والأخ الشوبكي يعرف تماما أن السلطة التنفيذية يمارسها جلالة الملك من خلال وزرائه".

كذلك، أكد النسور أن رئيس الديوان الملكي د. فايز الطراونة يدعم الحكومة لتقوم بدورها، و"لا يزاحمها".

وفيما يتعلق بخروج رئيس مجلس الأعيان السابق من منصبه وتداعيات الموقف وطنيا، قال رئيس الوزراء "إن طاهر المصري أحد أركان الدولة الأردنية، له خدمات جليلة مقدرة وهو ضرورة، وولاؤه للنظام ليس فيه شك، وهو يعبر عن موقفه بنفسه وبكل مسؤولية، ولكم أن تقرأوا رسالته المرفوعة لجلالة الملك".

وردا على سؤال حول فشل محاولة تشكيل حكومة برلمانية، قال النسور إنه يتحمل جزءا من فشل الفكرة، معبرا عن أمله بأن نصل إلى اللحظة التي يدخل فيها الحكومة 20 وزيرا من النواب.

ولا يخشى الرئيس النسور من حدوث مواجهة هنا أو هناك بين الحكومة ومجلس النواب، الذي تنطلق دورته العادية الأولى اليوم، وقال، ردا على سؤال لـ"الغد" إنه "يحترم ذلك كل الاحترام، وإن من حق النواب أن يسائلوا الحكومة وأن ينتقدوها، وحتى يسقطوها، فهذه هي الديمقراطية التي نحترم ونجل".

لكنه استدرك أن "لدينا عملا كثيرا وتشريعات، ونأمل بعلاقات جيدة مع مجلس النواب، تمكننا من الإنجاز".

ودافع النسور بضراوة عن قراراته وتوجهاته الاقتصادية والمالية، وقال "عندما أتحدث عن الوضع الاقتصادي والقرارات التي اضطرت الحكومة للجوء اليها، فإني أقول بكل أمانة إن وضع الموازنة العامة كان مزريا، عندما تحملت المسؤولية، وكان لا بد من اتخاذ القرارات المناسبة رغم صعوبتها".

وزاد "لم أكن أستطيع التهرب من مسؤولياتي، وأغلب القرارات كانت ككأس المرارة بالنسبة لي، لكنه الكأس الذي اتجرعه خدمة لبلدي، وهو مثل كأس الشفاء، مُرّ لكنه ضروري للشفاء".

وبين أن العجز في الموازنة كان مرتفعا "بصورة كبيرة" ويهدد الوضع المالي للدولة والاقتصاد الأردني برمته، فكان لا بد من جراحة إصلاحية وكان لا بد من قرارات اقتصادية مؤلمة، والحمد لله أن النتائج الان افضل بكثير، وقد تجاوزنا مرحلة الخطر.

ورد النسور بقسوة على انتقادات ليبراليين، قال إنهم تهربوا من المسؤولية عندما كانوا أصحاب قرار، ليأتوا اليوم لانتقاد حكومته لاتخاذ قرارات "تنقذ الاقتصاد".

وقال "عندما تسلمت الحكومة كان الوقت متأخرا، ووطنيتي لم تسمح لي بأن أتهرب من المسؤولية، وكنت أستطيع أن أعمل "بروباغاندا" ودعاية، وأتهرب من مسؤوليتي، لأني أعرف أن السفينة تغرق".

وتابع "والله لو لم آخذ تلك القرارات، لكنت مجرما بحق وطني ونفسي، ويجب أن أذهب إلى السجن، لأنني بذلك أكون قد أخللت بواجباتي، التي أقسمت على الوفاء بها".

وجدد الرئيس النسور التأكيد أن "لا رفع لأسعار الخبز ابدا" على الأردني، وقال "المواطن سيبقى يأخذ نصيبه من الخبز بالسعر المدعوم، أي 16 قرشا للكيلو الواحد".

كما أعلن النسور أنه ليس هناك توجه لرفع أسعار المياه.

وفيما يتعلق بملف توقيف نشطاء الحراك، قال النسور، ردا على اسئلة "الغد" إن هذه التوقيفات جاءت على خلفية "غير سياسية"، لافتا إلى أن موقف الحكومة من توقيفهم أنها ترى أنهم "ارتكبوا افعالا تتعدى السياسة والرأي، وهي قضايا منظورة أمام القضاء".

وردا على سؤال، نفى النسور اتهامات سورية للأردن بالسماح بتهريب سلاح إلى سورية، وقال "بل نحن متضررون من تهريب السلاح لبلادنا من سورية (..)".

وأضاف في هذا السياق "نعي جيدا أن هذا السلاح في سورية، سواء نجح هذا الطرف أو ذاك، سيبحث له بعد أن تضع الحرب أوزارها عن ساحة، والأردن ليس على استعداد بعد انتهاء الصراع أن تعود هذه البنادق عليه".

وردا على سؤال، حول تواجد القوات الأميركية في الأردن، وإن كانت سترحل بعد بدء حل معضلة ملف السلاح الكيماوي، قال النسور إن الجميع يعلم ان صواريخ الباتريوت أسلحة دفاعية، وليست هجومية. "وما دامت الثورة وقوات النظام تتقاذفان الصواريخ والقنابل، فما الذي يمنع من توقع أن يأتينا أحد ليضرب علينا الصواريخ". وشدد "نريد فقط الدفاع عن أنفسنا، وعن مواطنينا. وليس هناك يوم إلا وتسقط فيه القذائف على الأراضي الأردنية من الجانب السوري، ولذلك فالميررات ما تزال قائمة، ونحن لا نحارب أحدا، ولا ندخل السلاح، او نخرج السلاح من سورية".

وفي معرض رده على إشاعات، قالت إنه عين أحد ابنائه في حاشية رئاسة الوزراء وإنه اشترى سيارات جديدة له ولوزرائه، قال "لم أعين ابني، ولا أي قريب أو صديق أو أحد من محاسيبي، ولن أعين. كما لم نشتر سيارة باهظة الثمن لرئيس الوزراء، وأعرف بالضبط من اخترع هذه الفبركة والكذبة. وكيف نشرتها مواقع الكترونية".

واستغرب النسور من يقول إن حكومته هي "حكومة الرجل الواحد، وقال "اتحدى من يقول إنني أتدخل بشؤون وزرائي، أنا لا أتدخل في شؤونهم".

وشدد النسور بأنه لا يوجد في مجلس الوزراء الحالي "أي شبهة تدور حول أي وزير، حتى ولو ظالمة"، وقال "عندما لا تكون هناك شبهة في مجلس الوزراء، فلا مكان للمحلية فيه، ولا للإقليمية، ولا فساد ماليا او اداريا، والقرارات تؤخذ بديمقراطية".

وحول وجود صِدام ومجابهات متوقعة مع الحركة الإسلامية ردّ النسور بالقول "لا يوجد، لا سمح الله، في العلاقة مع الإخوان المسلمين، لا مجابهات او مضايقات، ولا مطاردات. بل بالعكس، كانت هناك محاولات لإغراء الحكومة وتحريضها على الحركة الإسلامية، وأن يستغل الوضع الذي حدثت اصبحوا فيه بعد التغييرات التي حدثت في مصر، إلا أن الدولة الأردنية، وليس الحكومة الأردنية، لم تنجرّ لاغتنام الظرف ضد الإخوان، وأن تستغل كون العالم لا يتعاطف معهم".

وتاليا تفاصيل الحوار مع أسرة "الغد"، الذي أدارته رئيسة التحرير المسؤولة الزميلة جمانة غنيمات.

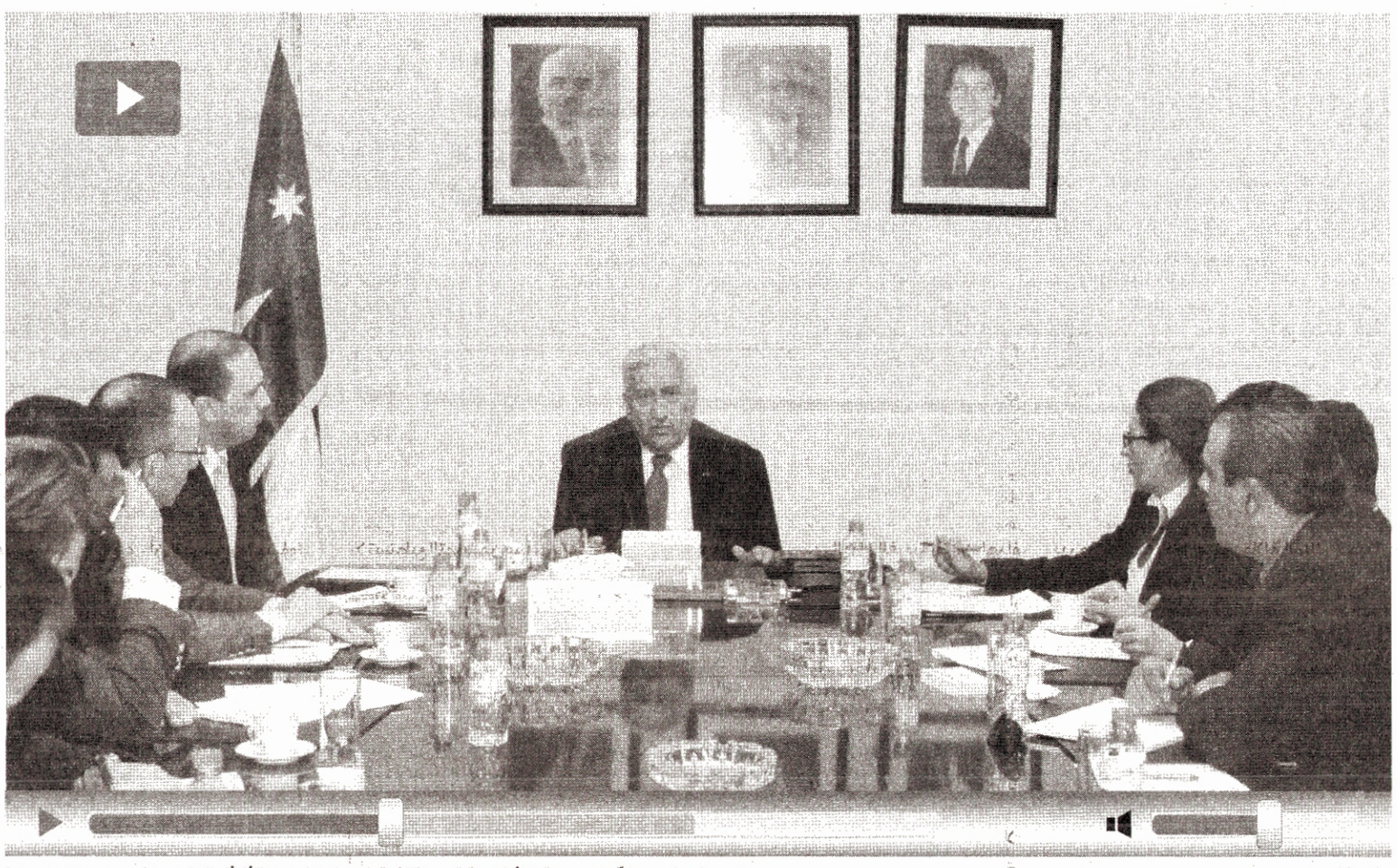

رئيس الوزراء عبد الله النسور يتحدث لاسرة تحرير "الغد" خلال الحوار معه الثلاثاء الماضي- (تصوير: امجد الطويل)

• ملف معتقلي الحراك وحي الطفايلة، من أكثر القضايا التي توجه فيها الانتقادات لحكومتكم، على اعتبار أنه يعكس تراجعا عن الحريات. هل ثمة تطورات جديدة على ملف الإفراج عن الموقوفين؟ وهل تؤيد شخصيا موضوع اعتقالهم؟.

- ثمة 12 مواطنا أردنيا موقوفين أمام القضاء العسكري والمدني. والقضاء ان العسكري والمدني غير خاضعين لأحد، وليسا تحت ولاية السلطة التنفيذية.

الحكومة لم تُحِلْ أحدا إلى القضاء، هذه قضايا قديمة موجودة، وبالطبع الإعلام والرأي العام الأردني يتساءل حول هذه القضايا. لكن هذه القضايا ليست قضايا حريات، ولو كانت الدولة تنكل بالحراك والمعارضين، لوصلت أعداد الموقوفين والمحالين إلى القضاء الى 50 ألفا، والكل يعلم ما هي الهتافات التي وردت خلال عامين من الحراك والاعتصامات.

لكن هؤلاء الموقوفين ارتكبوا افعالا تتعدى السياسة والرأي. والتوقيفات غير سياسية، وهي قضايا منظورة أمام القضاء. وكما تردنا الإيضاحات، فإن لديهم ارتكابات وافعالا تتعدى السياسة. ونحن لسنا ناطقين باسم القضاء، ومن الخطأ الضغط علينا لكي نعطي مواقف لا نملك الحق الدستوري بالحديث عنها، لأنها باختصار منظورة أمام القضاء.

الخوض في مسألة أمام القضاء جريمة في القانون، ولا أستطيع أن أجيب عن مصير هؤلاء الموقوفين، ومن يجيب هي المحكمة التي تنظر في الدعوى.

لكن عندما نتحدث عن 12 شخصا، يقول البعض إنهم كلهم أحيلوا للقضاء بتهم سياسية، وتقول الدولة إن تهمهم جرمية، وغير سياسية، فهذا ربما يعكس نوعا من الخلاف والتباين في الآراء. صحيح أن كل مواطن من الاشخاص الـ12 ثمين وغالٍ على الجميع، ولكن أي دولة في العالم ليس لديها خلاف من هذا النوع؟.

بالمحصلة، قضايا هؤلاء الموقوفين ليست قضايا حريات ورأي، وكل دولة فيها هذا الخط، غير الواضح، بين الجريمة الصرفة وبين حرية الإعلام والرأي، وهذا تداخل موجود في كل دول العالم، ولا يمثل ظاهرة مقصورة على الأردن فقط، فلنضع هذه القضية في هذا الحجم والسياق، واللجوء إلى القضاء لحسم الخلاف أمر ديمقراطي وقانوني، ولا اعتقد أن أحدا يختلف على ذلك.

• نعم اللجوء الى القضاء ومقاضاة أي شخص أو جهة حق دستوري للجميع، بما فيها الحكومة لكن الانتقاد الرئيسي هنا هو لإحالة مدنيين إلى القضاء العسكري. وحتى في جنيف مؤخرا، وفي اجتماعات مجلس حقوق الإنسان تلقت الحكومة الأردنية انتقادات شديدة لإحالة المدنيين للقضاء العسكري، وبخلاف ما نص عليه الدستور بعد تعديله؟

- كان يفترض أن يشكرونا في جنيف على التعديلات القانونية التي أمر بها جلالة الملك لقانون أمن الدولة. وهي تعديلات تنص على أن لا يمثل أمام محكمة أمن الدولة مدنيون، إلا بالجرائم الخمس التي ذكرها القانون. ونحن نعدل في القانون، ولكن إلى أن يعدّل القانون كاملا ويكتمل الامر دستوريا، يتم الالتزام بالنص القانوني.

ولا يجوز تحويل قضية من محكمة إلى محكمة اليوم بسبب أوامر الملك بتعديل القانون ليتوافق مع الدستور، فجلالة الملك طلب إعداد مسودة للقانون تأخذ بنصوص الدستور بعد تعديله، وكحكومة، نحن وضعنا المشروع، وسيتم تقديمه إلى مجلس النواب، وحال إقراره من مجلس الأمة فسينظر القضاء في مصير مثل هذه القضايا، التي ينبغي أن تحوّل إلى القضاء لتفعّل التعديلات الجديدة، ولكن نحن الآن في مرحلة انتقالية.

• في موضوع حرية الإعلام، ثمة نقد شديد للحكومة أيضا وتراجع على سلم الحريات لدى منظمات عالمية معنية، وخاصة بعد تعديلات قانون المطبوعات وحجب العديد من المواقع الالكترونية.. نسأل اليوم، خاصة بعد انتقادات اجتماعات جنيف الأخيرة، هل لدى الحكومة نية لتعديل قانون المطبوعات والنشر؟

- جلالة الملك أشار في كتاب التكليف السامي، وفي خطاب العرش، إلى أن لمجلس النواب أن يفتح قانون المطبوعات للنقاش والتعديل. وتعديل القوانين ليس من صلاحية أو حق الحكومة فقط، بل هو أيضا من صلاحية وحق مجلس النواب، وإذا ما تقدم عشرة نواب بمذكرة بسيطة باقتراح قانون او تعديل، وبعد تداولها في المجلس، فإن رأى المجلس من حيث المبدأ أن الفكرة لائقة وجيدة، فإنه يأمر الحكومة بصوغها في مشروع تشريع، والحكومة عليها أن تنصاع، وليس لديها الخيار، إلا أن تؤدي الفكرة التي طلبها مجلس النواب، ولا يحق للحكومة أن تلتف على نية مجلس النواب. وأؤمن بأن على النواب أن يمارسوا حقهم كاملا خاصة إنْ رأوا أن الحكومة قصرت هنا أو هناك.

• لكن، حكوميا، هل لديكم نية للتقدم بمشروع معدل لقانون المطبوعات والنشر؟

- هذا ما أعلنته شخصيا، أننا فتحنا قوانين المطبوعات والأحزاب والانتخابات للنقاش والتعديل، ولا توجد على الإطلاق أية محاذير من بحث أي قانون.

• في هذا السياق، تحدثتم مؤخرا عن فتح حوار وطني حول قانون الانتخاب، بماذا تفكرون تحديدا، وعن أي حوار نتحدث؟

- ما بدأناه وسننفذه خلال أيام، هو أننا سنفتح النقاش مجددا، حول المواضيع الثلاثة، الانتخاب والأحزاب والمطبوعات، باعتبارها من القوانين المشكو منها.

اليوم هناك مستجدات وإضاءات زادت من قوة حجج البعض تجاه هذا التشريع أو ذاك، وأضعفت من حجج البعض. نريد أن نقيم نقاشا حول القوانين، في ضوء السنتين الماضيتين. قد يتشبث البعض بموقفه، وقد يغير البعض موقفه، ولا بأس بذلك.

لكن، نحن كحكومة، لا نريد أن نكلف لجانا حكومية بان تفتح حوارا وطنيا، ولا نوصي ايضا بتشكيل لجان ملكية لهذه الغاية اليوم، رغم أن من حق جلالة الملك أن يشكل لجانا. لكننا لا نوصي بذلك، لأن نتائج أعمال بعض اللجان، ستصبح، إن لم يؤخذ بها، عبئا على الحكومة وعلى الفكرة بمجملها.

أعتقد أن ندوات ونقاشات وآراء قيّمة عديدة أشبعت قانون الانتخاب بحثا وآراءً، والحكومة لديها ملفات وأفكار نبدأ منها، نضعها على الطاولة دون أن نؤلف لجانا جديدة، ونرى ما تم التوصل إليه من آراء ووجهات نظر مختلفة، وننفض عنها الغبار، بحيث تتقدم كل الأطراف، التي من حقها اقتراح قوانين، وأولها الحكومة بما لديها. وسبق أن أوعزتُ لوزير التنمية السياسية بالبدء بالنقاشات، وهذا أمر معلن. كما بدأنا بتشكيل لجنة داخل الحكومة ولأغراض تنظيم العمل داخلها، لتقود هذا المجهود، وتوجهه بحيث نصل الى نتيجة.

• هل يمكن ان نتوقع فتح قانون الانتخاب للتعديل في الدورة العادية؟ وإذا قفزنا إلى رأيك الشخصي، فما هو السيناريو الذي تميل إليه شخصيا في هذا القانون؟

- لم ننته بعد في الحكومة من وضع تصور للتعديل المطلوب في قانون الانتخاب، أو النظام الانتخابي، وموقف الحكومة يقرره مجلس الوزراء ولست أنا شخصيا. أما رأيي الشخصي، فنعم، وهذا ما أعلنته منذ كنت نائبا وقبل ذلك؛ فأنا لا أميل للصوت الواحد. وأعتقد أن التعديل الأخير على قانون الانتخاب، الذي جرت به الانتخابات الأخيرة، حاول ان يخرج من دائرة الصوت الواحد، فجاءت القائمة الوطنية، لكن فكرتها النبيلة أضعفت، بعد فتحها لغير الاحزاب، وذلك بناء على فتوى دستورية، لم يكن أمامنا إلا الالتزام بها. وأعتقد أن القائمة تعظم فوائدها للحياة السياسية باعتمادها على التوليفة السياسية والبعد الحزبي السياسي. واذا كان يجب ان تبقى القائمة بشكلها الحالي، فأفضل شخصيا العودة الى نظام دائرة أكبر.

• كان هناك تصريح لوزير التنمية السياسية خالد كلالدة، بأنّ ثمة خيارا لتبني نظام القائمة النسبية على مستوى المحافظة في النظام الانتخابي. هل يمكن أن يكون هذا بديلكم للنظام الانتخابي الحالي؟

-هذا رأي الأخ كلالدة، وثمة آراء مختلفة وعديدة في هذا المجال، لكن الحكومة لم تحسم الخيار بعد. وكل الخيارات مطروحة للنقاش والتوافق.

• لكن، هل ستحيل قانون الانتخاب الى الدورة العادية الحالية للنواب؟

- ثمة ما يجب أن يستكمل من نقاش وحوار كما تحدثت قبل قليل. وكل القوانين والتشريعات مفتوحة للنقاش والحوار.

• هل تشعر بالقلق من بروز ما يمكن تسميتها مؤخرا بظاهرة اللجوء السياسي، بعد لجوء الناشطين في الحراك علاء الفزاع وعدي أبوعيسى الى الخارج؟

- الحمد لله والشكر له، أنه خلال عشرات السنوات الماضية، لم يكن هناك لاجئون سياسيون خارج الأردن. ويسجل هذا لجلالة الملك ولوالده المغفور له جلالة الملك الحسين. وفي سجل جلالتيهما يبحث الدارسون هذه الظاهرة الإيجابية. لا يوجد أردني يحب أن يأتي النقد لبلده من خارج الأردن.

الأخوة الموجودون خارج الأردن ليسوا مطلوبين، ولا سبق أن طلبوا، أو تحدث معهم إنسان، مسؤول أو غير مسؤول، ولم تمارس بحقهم أية مضايقات او ضغوط او تهديدات. وليس هناك أية تهم ضدهم. وما يقولونه ويوجهونه من نقد أو معارضة خارج الأردن، يقولونه داخل البلد، فلماذا اللجوء؟ لكن إن كان هذا ما يناسبهم شخصيا، فنترك للمواطن الحكم عليهم.

• هل تواصلت الحكومة مع الناشطين اللاجئين للخارج، وهل تدعوهما للعودة الى الوطن؟

-لا لم تتواصل معهما. ولهما كل الحق في العودة لبلدهما، وهما لم يطردا او يطلب منهما الخروج. الأردني صاحب حق في أن يدخل الأردن، وأنا شخصيا أضمن لهما عدم المتابعة إن عادا لبلدهما، لأنهما وجها نقدا. ونحن لا نريد ان تصل الانتقادات إلى حد التجريم، حفاظا عليهما، وهذا ليس تهديدا، ولكنه نصيحة وحرص عليهما. ليعودا لبلدهما وموطنهما ولا يملك أحد أن يمنعهما وهما موضع ترحيب.

• في بعض التوقيفات التي تمت كتوقيف النائب يحيى السعود، أو الإعلاميين من موقع جفرا، ثمة من يتهمكم دولة الرئيس بأنك تسعى إلى تصفية حسابات مع خصومك، بأشكال مختلفة. بماذا ترد على ذلك؟

- فيما يتعلق بالنائب السعود، أشير إلى أنه بعد أن تم توقيفه حرصت كرئيس وزراء وكحكومة على التوضيح في خبر رسمي بأن رئيس الوزراء لم يدّع عليه، لم يدع في الماضي، ولن يدعيَ في المستقبل على النائب يحيى السعود بأي شيء، وأن لا علاقة للنسور ولا للحكومة بشيء من ذلك، وبالعكس لم نرتح لهذا الذي جرى مع السعود. أنا لم أرتح وكنت بالأمس في أشد حالات الاستياء، لأنه لا هذه نيتنا، ولم نكن نرغب بذلك.

ولا أود أن أزاود على النيابة العامة، بل وليس من حقي ذلك، فاستقلال السلطة القضائية أمر مقدس ولا نتدخل كسلطة تنفيذية فيه، لكن شخصيا كنت حريصا على ان ابين موقفي عبر بيان نشرته الصحف وهو بيان غير مسبوق.

• إذن هل خططت أو ضغطت باتجاه اسقاط الدعوى عن السعود؟

- لا يا سيدي، لم أخطط او اضغط، ولا يجوز لي الضغط على القضاء او المدعي العام، واسقاط الدعوى ضد النائب تم بقرار من النيابة العامة ووفق ولايتها وصلاحياتها.

• ثمة اتهام لدولتكم بضيق الصدر من الإعلام، والنقد لحكومتكم؟

- الخلاف لا يفسد للود قضية. وليس صحيحا أنني احرّض ضد أحد، او استهدفه. لم أحرض احدا ضد آخر. ولدينا اخلاق، وهي جزء من عملنا، لم اتحدث مع اعلامي واحد على الاطلاق معترضا او غير معترض على رأيه، ولا محذرا ولا مهددا ولا مستميلا. نعم في بعض الحالات اتصلت بكتاب صحفيين للتوضيح فقط، وهذا أعتقد انه يختلف عن رفض الرأي الآخر او ضيق الصدر بالنقد.

• بالنسبة للعلاقة الحكومية بالحركة الاسلامية، نعتقد انها في مرحلة التجميد، ما هو أفق هذه العلاقة، وهل نتوقع فتح حوار بين الطرفين؟

- لا يوجد، لا سمح الله، في العلاقة مع الاخوان المسلمين، لا مجابهات او مضايقات، ولا مطاردات. بل بالعكس، كانت هناك محاولات لاغراء الحكومة وتحريضها على الحركة الاسلامية، وان يستغل الوضع الذي اصبحوا فيه بعد التغييرات التي حدثت في مصر.

الدولة الاردنية، وليس الحكومة الاردنية، لم تنجرّ لاغتنام الظرف ضد الاخوان، وان تستغل ان العالم لا يتعاطف معهم.

لأن جبهة العمل الاسلامي والاخوان المسلمين جزء من النسيج الوطني الاردني، وما داموا كذلك، فلهم كل الحماية والرعاية القانونية، ما لم يخرجوا - لاقدر الله - عن القانون.

• انتم من رفعتم مع حكومات سابقة، ومن موقعكم كنائب، ضرورة التمسك بالولاية العامة للحكومة، وعدم السماح بتغول جهات ومؤسسات رسمية أخرى، أمنية او سياسية. لكن اليوم ثمة من يقول إن هناك تدخلات لجهات في القرار، بل ومحاولات للتحرش والتحريض على حكومة النسور، ومحاولة خلق حكومة ظل.. ماذا تقول في ذلك؟

- لا توجد هناك حكومات ظل الآن. دائرة المخابرات العامة لا تناقش الحكومة في شيء، ودائرة المخابرات، ومنذ تسلمها من قبل المدير الحالي الفريق فيصل الشوبكي، تعرف دورها القانوني والدستوري تماما، وأن الدستور ينص على أن جلالة الملك هو رأس السلطات الثلاث.

وللإنصاف وبكل مسؤولية أؤكد لكم، إنني لم المس في هذه الفترة (تسلمي الحكومة) خلال أكثر من سنة، اي مزاحمة للحكومة او سباق على الولاء لجلالة الملك، من قبل المخابرات، لتحريضه على الحكومة، بل هي تعمل بتنسيق كامل، وكل في دوره ومهمته.

أؤكد لكم انه لا يوجد اي "تنغيص" من هذه الجهة. ومجلس أمن الدولة، الذي يضم في عضويته الحكومة والمخابرات وغيرها من جهات، يجتمع مرة في الاسبوع على الاقل، ما يضمن التنسيق والتكامل في السياسات بصورة كاملة.

والحقيقة ان المخابرات العامة ملتزمة وباحتراف بدورها الامني كاملا.

• وماذا بخصوص رئاسة الديوان الملكي، هل ثمة مزاحمة لحكومتكم كما حصل مع حكومات سابقة؟

- اؤكد لكم ان شيئا من ذلك لم يحصل. والأخ فايز الطراونة رجل دولة وملتزم، ويؤمن ان الحكومة هي حكومة جلالة الملك، وأن رئيس الديوان عليه دعمها ومساعدتها، وهو بالفعل يدعم الحكومة، ولا يتدخل في ولايتها العامة، وهذا والحمد لله، يدعم عمل الحكومة ويخلق أريحية في ممارسة الولاية العامة واتخاذ القرار بصورة مناسبة.

• لكن، على الأقل ثمة حديث عن وجود صراع بين مسؤولين آخرين. ثمة حديث، مثلا، عن تزاحم وصراع بين وزير الداخلية ومدير الأمن العام أو بين المخابرات والداخلية؟

◄◄ أغلب القرارات الاقتصادية كانت لي كالكأس المر الذي لا بد من تجرعه

◄◄ لا أميل للصوت الواحد والقائمة الوطنية أضعفتها الفتوى الدستورية

◄◄ نعم لست مرتاحا لمسار الإصلاح السياسي لكن "السياسي" بدون "الاقتصادي" حرث في البحر